الزيادة الكبيرة في الأسعار

ومردودها السلبي على اسواق المناطق المحتلة

ظاهرة جديدة – قديمة احدث سكور تحت تكاد تصبح عملية مستمرة نائمة بدائها ولم تعد مجرد من اداها كافيا لاتخاذ شرحا . وهذه الظاهرة هي السعر العالية لارتفاع الاسعار في المناطق المحتلة تحت تزيد عن السعر العام للارتفاع في السوق الاسرائيلية نفسها .

فما ان يعلن عن ارتفاع في اسعار بعض المواد في اسرائيل حتى "تبادر" بعض الصناعيين والتجار الى رفع اسعار منتجاتهم وبضائعهم بنفس السعر دون اي مبرر اقتصادي ولا حتى حسابي بسيط .

وسنحاول توضيح المسألة بمثال واحد لعله يعطينا صورة عما يجري في اسواق المناطق المحتلة .

قررت السلطات الاسرائيلية في اواخر شهر شباط الماضي ان ترفع اسعار مواد الوقود من بترول وسولار وكاز الخ بنسبة تبلغ معدلها العام حوالي ٣٢ بالمئة . ولا شك ان هذه الزيادة ستؤدي الى ارتفاع تكلفة الانتاج في العديد من المصانع والمنشآت في المناطق المحتلة والتي تعتبر الوقود احد العوامل المستخدمة في العملية الانتاجية .

الا ان زيادة الوقود بنسبة ٣٢ بالمئة لا يمكن ان تؤدي الى زيادة في تكلفة الانتاج بنفس النسبة . فالوقود هو مجرد عامل من العوامل المشاركة في العملية الانتاجية . والزيادة التي تصيب سعره ستعكس بنسبة حصة هذا العامل ومدى مساهمته في العملية الانتاجية . ويمكن تحديده بنسبة ان تتراوح – حسب طبيعة الصناعة الانتاجية او المصنع – بين ٥ و ١٠ بالمئة على اعلى تقدير .

وبنظر الآن الى الزيادة التي طرأت على اسعار بعض مواد البناء بالتحديد وهي مادة اساسية من مواد البناء قد ارتفعت اسعارها منذ الاول من شهر اذار الحالي بنسبة تتراوح بين ٢٩٫٨ بالمئة للحديد الطويلة والحديد و ٣٤ بالمئة للسمنت والغبسة !

ولدى مراجعة اصحاب الكسارات عن السبب والمبرر لهذه الزيادة العالية في الاسعار تكون الجواب حاضرا : "لقد ارتفعت اسعار الوقود بحوالي الثلث ولذا فاننا مضطرون الى رفع اسعارنا بنفس النسبة حتى لا نخسر" .

بالطبع الحال ليس من الداعين الى خسارة اصحاب المصانع والكسارات وغيرهم ولكننا نحذر من خطورة فرض زيادات عالية وغير مبررة في اسعار منتجاتهم فان ذلك سيؤثر بخطورة بالغة على الترويج الاقتصادية التي تستخدم هذه المواد، فزيادة اسعار مواد البناء بصورة كبيرة ستقلص من حجم وعدد الراغبين في الاستثمار في هذا القطاع . وان يؤدي ذلك الى تقلص النشاطات الاقتصادية في البلاد بما يفيد ذلك من عواقب واضرار على المصلحة الوطنية العامة وانما ستعود ايضا الى تضرر اصحاب تلك المصانع الكسارات الذين رفعوا اسعارهم بصورة كبيرة . فان الطلب على منتجاتهم سيقل ويقل مبيعاتهم مما يؤدي الى تقليل ارباحهم بل والى خسارتهم الحقيقية . اي ان مثل هذه الاجراءات غير المبررة سيؤدي بالضبط الى ما يحاول اصحاب المصانع والكسارات تجنبه .

لقد سبق وان دعت هذه الصفحة الى ضرورة تبني سياسة عقلانية وتحديد بالنسبة لهوامش الاسعار في المناطق المحتلة ، وقد قامت بعض البلديات بالاشتراك مع النقابات العمالية بتحديد كتلة التحقيق من الضرر الحاصل بسبب رفع الاسعار غير المبرر .

ونحن ، من جديد ، نكرر دعوتنا الى ضرورة متابعة عمل لجان الغلاء المشكلة والخروج بحلول عملية وممكنة التنفيذ تحمي بعض الظروف السائدة التي تعيش في ظلها .

بعض دلالات الموازنة الأردنية لعام – ١٩٧٩

حين قدم محمد الدباس وزير الاقتصاد الاردني مشروع موازنة الدولة للعام الحالي ، لم يتحرج اجهزة الاعلام الاردنية وخاصة التلفزيون وسعيا في نقل وقائع المؤتمرات الصحفية واجتماعات المجلس الاستشاري لمناقشة مشروع الموازنة .

وكان الهدف من كل هذه الضجة الدعائية تصوير الاوضاع الاقتصادية في الاردن بانها على افضل ما يمكن بل ومحاولة ادخال مفهوم في اذهان جماهير المستمعين بان النمط الاقتصادي المتبع في الاردن هو الكفيل على التقدم وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين اطوال المواطنين على طريق "بناء هذا البلد وخدمة هذه الامة" .

ويستغل بعض زلم السلطة الاردنية في المناطق المحتلة هذه الهجمة الدعائية من اجل اقناع المواطنين بان "السمن والعسل" متواجد في الاردن بكثرة ولذا فما عليهم الا الاسراع في الاغتراف منهما قبل فوات الاوان !

كما تستغل هذه الاوساط ما اشرنا اليه لتجنيد ولاءات سياسية في الضفة والقطاع للنظام الاردني .

ورغبة منا في وضع النقاط على الحروف وتبيان الحقيقة ننشر فيما يلي نص المقال الذي نشرته جريدة "الجماهير" الاردنية الشهرية في عددها الصادر في شهر كانون ثاني الماضي :

ليس في النية مناقشة الموازنة العامة لهذا العام مناقشة مستفيضة فقد سبق ان افردنا في سنوات ماضية مقالات اضافية ، مدعومة بالارقام ، لموازنات لا تختلف في الجوهر عن الموازنة الحالية . والواقع ان ليس ثمة من جديد مثير في موازنة هذا العام يستدعي مناقشة تفصيلية جديدة . لذا فسنقتصر على بعض دلالاتها فقط .

موازنة منتفخة

صحيح ان اجهزة الاعلام الرسمية اهتمت كثيرا بالانتفاخ غير العادي لارقام الموازنة الناجم عن المبالغ التي قررها مؤتمر قمة بغداد ونحن نفهم ما وراء هذا الاهتمام ، ذلك ان هذا الانتفاخ غير العادي سيهيء لكبار المتنفذين فرصة ذهبية لممارسة هواياتهم المفضلة في السرقة والنهب وشراء الذمم وافساد الضمائر وتكديس الثروات الشخصية الطائلة على حساب غذاء الشعب وكسائه وصحته وتعليم ابنائه ، وعلى حساب قضاياه الوطنية والقومية . ولكن ذلك لم يغير شيئا من نهج الحكومة الاردنية التقليدي في المجالات المالية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

اردن ما بعد قمة بغداد

ان اردن ما بعد مؤتمر قمة بغداد هو نفسه اردن ما قبله من حيث استمرار ارتباطه بعجلة الامبريالية العالمية ولا سيما الامبريالية الامريكية في جميع المجالات ، وكذلك من حيث ارتباطه بالانظمة والقوى الرجعية العربية وغير العربية في المنطقة . يمكن ان يستعرض بسرعة قائمة الدول والاطراف التي يرتبط النظام معها بقروض و "مساعدات" مالية لتنتج بخلاء طبيعة نهجها العام دوليا وعربيا .. فنحن نقرأ في الموازنة قائمة اقتراضات طويلة يبلغ مجموعها ٤٩٫٢ مليون دينار من الامبريالية الامريكية والمانيا الغربية وبريطانيا وفرنسا واليابان والدنمارك وايران والكويت والسعودية وابو ظبي .

ومن الممكن ان يعثر المرء على حالات تلبية ارتبطت بها السلطة بقروض زهيدة من هذا البلد العربي المتحرر او ذاك اوحتى من الاتحاد السوفيتي (لكهربة الريف) ولكنها تظل مجرد حالات نادرة وسط نسيج من الارتباطات المتشابكة مع الدول الامبريالية والانظمة والقوى الرجعية وازاء هذا الحال الا يكون تخوف الجماهير الشعبية الواسعة وقواها الوطنية والتقدمية في محله ، من ان مثل هذه الارتباطات من شأنها خلخلة التزام السلطة الاردنية بعدم الموافقة على اتفاقيات كامب ديفيد وعدم التعامل مع نتائجه بما في ذلك مؤامرة الحكم الذاتي في الضفة والقطاع .؟

الاكتفاء الذاتي .. اين هو ؟؟

وثمة نقطة اخرى لها دلالتها تتعلق بالسياسة المالية للدولة ، وهي ان الحديث الرسمي لم ينقطع طوال سنوات عن النية في بلوغ ما يسمى بـ "الاكتفاء الذاتي" . والمقصود بالتحديد ان تغطي الايرادات المحلية الى حد تغطي معه النفقات الجارية ، فلا تكون الدولة بحاجة الى اية معونات خارجية ! وبدلا من ان تلجأ السلطة للطريق السليم لبلوغ هذا الهدف ، بانتهاج سياسة اقتصادية سليمة تؤدي لرفع الانتاج ودعم قطاع الدولة في الاقتصاد لرفع الايرادات دون ان تثقل كاهل الجماهير ، لجأت للطريق الاسهل التقليدي المعوج .. طريق فرض ضرائب ورسوم جديدة تضيف المزيد من الاعباء المالية على كاهل الجماهير الشعبية المثقلة اصلا بمختلف انواع الضرائب والرسوم .. نذكر على سبيل المثال لا الحصر ، رفع رسوم جوازات السفر لاربعة اضعاف ، ورسوم رخص المهن ، ورفع رسوم الجامعة ، وفرض ضريبة السيد دينار على ما لكي وعدم مالكي اجهزة التلفزيون على السواء ورفع رسوم الخدمات البريدية صناديق البريد والبنايف .. الخ) ، ورفع الرسوم على السجائر وغيرها وغيرها ..

فماذا كانت النتيجة ؟؟ كانت النتيجة تزايد اعتماد الموازنة على ما يسمى (بالمعونات) الخارجية من المصادر اياها ، الامبريالية والرجعية من جهة ، وارتفاع ارقام النفقات الجارية سنة بعد اخرى بصورة اسرع من ارتفاع الايرادات .. فبينما كانت الايرادات المحلية تغطي ٧٩٫٤ بالمئة من النفقات الجارية عام ١٩٧٦ اصبحت هذه النسبة ٧٣٫٨ بالمئة عام ١٩٧٨ ثم تدهورت الى ٦١٫٩ بالمئة وفقا لتقديرات الموازنة الحالية) الامر الذي يجعل السلطة دائما تحت رحمة الاطراف التي تمول اجهزتها ، وخصوصا العسكرية منها ، وهي بالطبع دائما الدوائر الامبريالية الامريكية والرجعية العربية بصورة اساسية .

من له يعطى ويزاد

ولتغطية هذا الفشل تعالى ضجيج اجهزة الدعاية الرسمية بالعلاوات "المعجزية" التي قررتها الحكومة لمستخدميها . وتبين فيما بعد ان الغالبية الساحقة من مستخدمي الدولة ، المدنيين والعسكريين ، وهم من صغار الموظفين (موظفي الصنف الثاني والعاملين بالمقطوع والمياومة وكذلك جماهير الجنود وصف الضباط وصغار الضباط) قد نالهم علاوة لا تسمن ولا تغني من جوع خصوصا في هذه الظروف الفظيعة التي يأتي فيها وحش الغلاء المنفلت العنان ، على الاخضر واليابس .. وقد تراوحت هذه (العلاوة) ما بين ٦ – ١٠ دنانير شهريا . وعلى العكس من ذلك ، فان العلاوة الحقيقية التي تصل ما بين ٥٠ – ٦٠ دينارا في الشهر كانت من نصيب كبار موظفي الدولة وكبار ضباط الجيش والامن العام على قاعدة "من له يعطى ويزداد ، ومن ليس له يؤخذ منه"

الاصرار على قمع الحريات

وما من شك ان سياسة مالية واقتصادية كهذه ، ليس فقط لا تستجيب لمصالح الجماهير الوطنية والقومية فحسب ، وانما لا تستجيب كذلك لابسط شؤون هذه الجماهير المعيشية . ولهذا نرى بوضوح ان وحش الغلاء يزداد شراسة ، وارتفاع اسعار الحاجيات الاساسية في تزايد مستمر رغم الضجيج المستمر عبر سنوات عن نية الحكومة في كبح جماح هذا الغلاء وتخفيف وطأة العواقب الوخيمة للتضخم على مستوى حياة الجماهير . ان الاصرار على استهتار سياسة مالية واقتصادية فاشلة كهذه تسعى بالمداهنة ان توازنها سياسة داخلية معادية للحريات ، وحرمان الشعب من حقه الطبيعي في التعبير والتنظيم السياسي والجماهيري ، وفي المشاركة ، عن طريق انتخاب ممثليه الحقيقيين بصورة حرة وديمقراطية ، يتضح اسطع بيان من تؤيده الوطنية والقومية ، وهذا ما تجلى في الاردن طوال اعوام واعوام

وهذا ما أدى ويؤدي ، لافساح المجال رحبا لكل اشكال الانحراف والاستغلال والاستبداد والتصرف عبر المشروع باموال الناس واقواتهم ومصائرهم الوطنية والقومية بلا رقيب او حسيب ..

في سبيل سياسة مالية واقتصادية تستجيب لمصالح الشعب

ان الجماهير الشعبية وقواها الوطنية والتقدمية مدعوة لرفض الصفوف ووحدة القوى وسن النضال من اجل فك الارتباط الحالي والسياسي والاقتصادي مع الدول الامبريالية ولا سيما الامبريالية الامريكية . وقد اتسمت الحياة في الماضي ، ايام الحكم الوطني عام ١٩٥٦ ، وكذلك ما اسفر عنه مؤتمر قمة بغداد ، ان الاردن يستطيع الاستغناء عن مثل هذه الارتباطات الخطيرة التي لم تجن منها الشعب الا الهوان ، وتصيد الوطنية الا الخسران . كما تسعى سن النضال من اجل اتاحة الحريات العامة ، واطلاق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين وتمكين الشعب من المشاركة في رسم السياسات المالية والاقتصادية والسياسية عن طريق ممثليه الحقيقيين في انتخابات حرة نزيهة والتي تتعلق بمصيره الوطني والقومي على السواء .

في اثيوبيا

الزراعة التعاونية هي المهمة رقم «١»

دخلت الثورة الاثيوبية مرحلة جديدة هامة من مراحل تطورها . فبعد ان تمكن النظام الثوري من دحر العدوان الصومالي وتوفير الاستقرار الداخلي الذي حاولت عناصر الثورة المضادة ان تعبث به اصبح بالامكان توجيه الجهود وتركيزها نحو التطوير الاقتصادي والاجتماعي للبلاد .

وفي الشهر المنصرم اعلن المجلس الثوري العسكري الحاكم في اثيوبيا عن خطة تطوير تتضمن ١٤ بندا . وتم الاعلان عن هذه الخطة في اجتماع جماهيري عقد في اديس ابابا شارك فيه ممثلون عن الحكومة والمنظمات الجماهيرية والكوادر الانتاجية . واستعرض منغستو مريام رئيس المجلس الثوري في خطاب له امام المجتمعين الاوضاع الاقتصادية في البلاد وبيّن الصعوبات القائمة والتي فاقمتها الحروب .

واعلن مريام ان هدف الثورة هو بناء الاشتراكية . واشار الى الدور الحاسم الذي تلعبه الصناعة الثقيلة بالنسبة للاقتصاد الا ان تطويرها لن يتم بسرعة وسهولة ولهذا فمن الضروري التركيز – في هذه الفترة – على الزراعة والصناعات الصغيرة الحجم . وفي هذا المجال فان تطوير وتحديث الزراعة سيلعب دورا مقررا في تطوير الاقتصاد .

وتبين الارقام التالية اهمية القطاع الزراعي في اثيوبيا : يعمل ٨٥ بالمئة من السكان في الزراعة ويشكل الانتاج الزراعي ما بين ٨٠ – ٩٠ بالمئة من عائدات التجارة الخارجية ، كما ان ٧٥ بالمئة من النشاطات الصناعية تعتمد على منتوجات زراعية . ولذلك كله ولاهمية تأمين المواد الغذائية للمستهلكين في المدن وبالكميات المطلوبة فمن الواجب تطبيق الاساليب الحديثة في الانتاج .

واكد البرنامج ان الاولوية ستعطى الان لتطوير التعاونيات الزراعية بصفتها الطريق المجرب لتطوير الزراعة وزيادة الانتاج الزراعي . وستوضع عملية التجميع التعاوني تحت المسؤولية المباشرة لاتحاد الفلاحين الاثيوبيين .

كما اكد مريام في خطابه على الدور الذي يجب ان تلعبه النساء في العملية الانتاجية وقال ان احدى سمات المجتمع الاثيوبي الجديد هو انعتاق النساء ومساواتهن بالرجال . واشار مريام الى المساعدات التي قدمتها وتقدمها الدول الاشتراكية في مساعدة اثيوبيا على تحقيق برامجها التطويرية وقال ان هذه المساعدات تتضمن قروضا طويلة الاجل للتطوير وبفائدة متدنية وبناء المصانع وتأمين الخبراء وتقديم المساعدات في تدريب الكوادر .

وتشير مجلة (نيو افريكان) في عددها الاخير (اذار ٧٩) الى ان اجراءات الثورة الاثيوبية هذه تعكس ثقة متزايدة بان فترة الحروب والصراع الداخلي قد اصبحت من آثار الماضي وان النظام الاثيوبي يغرز جذوره في الارض الاثيوبية بقوة اكبر .